RESEARCH ARTICLE

The Influence of Logic according to Ibn Juzayy (may God have mercy on him) through his book "Approaching the Science of Principles of Islamic Jurisprudence"

Reema Bint Ali Mohammed AlQahtani *

PRINCESS NOURAH BINT ABDULRAHMAN UNIVERSITY, COLLEGE OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES, SAUDI ARABIA

ABSTRACT

This research examines the influence of logic on Andalusian thought and its connection to the Principles of Jurisprudence (*Usul al-Fiqh*) in the work of Ibn Juzayy al-Garnati, specifically his book *Taqrib al-Wusul ila 'Ilm al-Usul*. It aims to uncover the methodological role of logic in simplifying legal concepts, shaping Andalusian jurisprudential thought, and analyzing how Ibn Juzayy employed logic to present fundamental issues.

The study concludes that logic in Andalusian thought was not a philosophical luxury, but a vital cognitive tool for regulating legal reasoning. The open Andalusian environment fostered a rationalist jurisprudential trend that upheld textual authority while combining logical precision with a *Maqasidi* (objective-based) understanding of the text. Ibn Juzayy represents a pioneering medieval model who successfully bridged reason and revelation (*Aql* and *Naql*) through a clear educational vision and a solid logical framework.

The research recommends re-evaluating the jurisprudential methodology of the Islamic West regarding its relationship with logic, designing educational programs inspired by Ibn Juzayy's logical style, and intensifying comparative studies between Andalusian and Eastern schools of jurisprudence.

Keywords: **logic, Andalusian thought, uṣūl al-fiqh, Ibn Juzayy, *Taqrīb al-Wuṣūl*, methodological influence.**

مقالة بحثية

أثر المنطق في الفكر الأندلسي وارتباطه بأصول الفقه عند ابن جُزَيّ ت741هـ-رحمه الله- من خلال كتابه "تقريب الوصول إلى علم الأصول"

ريما بنت علي القحطاني

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

الملخص:

يتناول هذا البحث أثر المنطق في الفكر الأندلسي وارتباطه بعلم أصول الفقه عند ابن جُزَيّ الغرناطي من خلال كتابه "تقريب الوصول إلى علم الأصول." ويهدف إلى الكشف عن الأثر المنهجي للمنطق في تقريب القضايا الشرعية وتبسيطها، وإبراز دوره في تشكيل الفكر الأصولي الأندلسي، وتحليل الكيفية التي وظّف بها ابن جُزَيّ المنطق في عرضه للمسائل الأصولية.

وقد توصل البحث إلى أن المنطق في الفكر الأندلسي لم يكن ترفًا فلسفيًا، بل أداة معرفية فاعلة في ضبط التفكير الشرعي وتقويم مناهجه، وأن البيئة الأندلسية المنفتحة أسهمت في نشوء تيارٍ أصوليٍ عقلانيٍ حافظ على مرجعية النص، وجمع بين دقة الاستدلال المنطقي وروح الفهم المقاصدي للنص الشرعي. ويمثل ابن جُزَيّ في هذا السياق نموذجًا رائدًا في الفكر الوسيط، مزج بين العقل والنقل، وعبّر عن رؤية تعليمية واضحة ومنهج منطقي رصين.

ويوصي البحث بضرورة إعادة دراسة المنهج الأصولي في الغرب الإسلامي من زاوية العلاقة بالمنطق، وتصميم برامج تدريبية تستلهم الأسلوب التعليمي والمنطقي لابن جُزَيّ، وتكثيف الدراسات المقارنة بين المدرسة الأندلسية والمشرقية في المنهج الأصولي.

الكلمات المفتاحية : المنطق، الفكر الأندلسي، أصول الفقه، ابن جُزَيّ، تقريب الوصول، الأثر المنهجي.

Received 10-11-2025; Revised 30-11 -2025; accepted 02-12- 2025 ; Available online 30-12- 2025.

* Corresponding author.

E-mail addresses: **raalqahtane@pnu.edu.sa** **(R.B. AlQahtani)**.

https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1065

2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

المقدمة:

إن العلاقة بين العقل والنقل، وبين المنطق والشريعة، كانت وما زالت من أهم القضايا التي شغلت الفكر الإسلامي في مختلف عصوره. وعلم أصول الفقه يحظى بمكانة محورية في بناء الفكر الإسلامي، وقد أسهم في ضبط الاستدلال، وترشيد الفهم، وتأصيل العمل بالنصوص الشرعية. ولعل من أبرز المباحث التي أثرت فيه هو علم المنطق، خصوصًا في البيئة الأندلسية التي امتازت بالانفتاح على العلوم العقلية مع المحافظة على المرجعية الشرعية.

وقد تباينت مواقف العلماء تجاه علم المنطق، بين من قبِله وعدّه آلة للفهم، وبين من رفضه واعتبره دخيلًا على العلوم الإسلامية. غير أن النظر الدقيق في تراث العلماء يكشف عن نماذج وسطية عقلانية، وظّفت المنطق في خدمة النص، دون أن تجعله حَكمًا عليه، وكان من أبرز تلك النماذج: الفكر الأندلسي.

لقد مثّل الفكر الأندلسي ذروة من ذُرى التفاعل المتزن بين العقل والشرع، وذلك لعدة اعتبارات تاريخية وثقافية، منها: الانفتاح الحضاري على التراث الفلسفي اليوناني، وظهور مدارس علمية كبرى في طليطلة وقرطبة وغرناطة، بالإضافة إلى البيئة الجدلية التي احتاجت إلى أدوات تحليلية دقيقة، كان المنطق أحد أعمدتها.وفي هذا الإطار، يبرز اسم الإمام **ابن جُزَيّ الغرناطي**، أحد علماء القرن الثامن الهجري، الذي جمع بين الفقه، والتفسير، والأصول، والمنطق، وترك تراثًا علميًا متنوعًا، من أبرز ما فيه كتابه **"تقريب الوصول إلى علم الأصول"**، الذي يعتبر من المختصرات المهمة في علم أصول الفقه، ويمتاز بترتيبه المنهجي، وأسلوبه التعليمي، ووضوح تأثير التفكير المنطقي فيه. ومن هنا نشأت فكرة هذا البحث"**أثر المنطق في الفكر الأندلسي وارتباطه بأصول الفقه عند ابن جُزَيّ -رحمه الله- من خلال كتابه "تقريب الوصول إلى علم الأصول"**

أولا: أهمية الموضوع :

1 تسليط الضوء على أثر الفكر المنطقي في بناء هذا الكتاب.

2 بيان مدى ارتباط ذلك بالخصوصية الفكرية والعلمية للمذهب الأندلسي الأصولي.

3 مدارسة متعمقة لمضامين الكتاب، وتحليل مسائله، وإبراز طابع التوازن بين المنهج العقلي والانضباط الشرعي.

4 استكشاف العلاقة بين المنطق وأصول الفقه عند أحد أعلام الغرب الإسلامي، وهو الإمام ابن جُزَيّ الغرناطي .

ثانيا: أسباب اختياره:

1 إبراز التكامل بين المنطق والأصول في الفكر الأندلسي بتقديم نموذجًا علميًا معتدلًا لمزج العقل بالنقل في التأصيل الفقهي.

2 تسليط الضوء على جهود ابن جزي التعليمية والأصولية في توظيفه المنطق لخدمة العلوم الشرعية دون افتراق عن النص.

3 يُسهم في إحياء تراث أصولي عقلاني متوازن في البيئة الإندلسية.

ثالثا: أهداف البحث:

1 إبراز دور المنطق في تشكيل الفكر الأصولي الأندلسي.

2 تحليل الطريقة التي استخدم بها ابن جُزَيّ المنطق في عرضه للقضايا الأصولية.

3 بيان أثر المنهج المنطقي في تقريب القضايا الشرعية وتبسيطها في كتاب "تقريب الوصول".

رابعاً: مشكلة البحث:

إلى أيّ مدى وظّف ابن جُزَيّ الغرناطي أدوات المنطق في بناء تصوراته الأصولية في كتابه "تقريب الوصول تقريب الوصول إلى علم الأصول، وكيف يعكس ذلك أثر الفكر المنطقي في البيئة الأندلسية الشرعية؟

خامساً: أسئلة البحث:

1 ما حدود العلاقة بين المنطق وعلم أصول الفقه؟

2 كيف برز هذا الارتباط في الفكر الأندلسي؟

3 كيف وظّف ابن جُزَيّ المنطق في بناء كتابه ؟

سادساً: منهج البحث:

المنهج التحليلي والمقارن، مع الاستقراء النصي لمواضع التأثير المنطقي في الكتاب.

سابعاً: حدود البحث:

يقتصر على تحليل الجانب المنطقي في كتاب " تقريب الوصول إلى علم الأصول."، دون التوسع في باقي مؤلفات ابن جزي.

ثامناً: الدراسات السابقة:

1 علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق: ، دراسة تاريخية تحليلية **و ائل بن سلطان الحارثي**، الجهة: رسالة ماجستير – جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. دار النشر: مكة المكرمة سنة 2012م.

2 علم المنطق وعلاقته بعلم أصول الفقه – شيماء عبد الرحمن زيدان عطية، المجلة: مجلة كلية دار العلوم – جامعة القاهرة. المجلد/العدد: المجلد 39، العدد 140 السنة: 2022م

ينفرد البحث عن الدراسات السابقة بثلاثة محاور رئيسية تُبرز فرادته:

1 **التركيز على الخصوصية الأندلسية والمذهبية:** تتجه الدراسات السابقة غالبًا لمعالجة أثر المنطق على علم الأصول بشكل عام (كما في منهج المتأخرين)، دون تعمُّق. في المقابل، يركز هذا البحث على الخصوصية الأندلسية في تناول المنطق، وذلك عبر دراسة فكر أصولي محدد متمثل في منهج ابن جُزَيّ المالكي. ويهدف البحث إلى الكشف عن التداخل الفعلي والعميق بين المنطق ومادة الأصول الأندلسية في بنية كتاب تقريب الوصول ذاته، وليس مجرد الإشارة إلى تأثر عام.

2 **العمق التطبيقي والتحليل المادي للنص:** لا يكتفي هذا البحث بدراسة صورة المنطق (المصطلحات الشكلية كالحد والقياس) في الأصول، بل يركز على مادة المنطق (البرهنة، التعليل، القياس الضمني، التلازم، السلسلة الاستدلالية) التي أدخلها ابن جُزَيّ في الأبواب الأصولية المختلفة (كالأمر، النهي، المصالح). ويعتمد البحث على التحليل الدقيق للعبارات الأصولية (مثل تحليل عبارة "الشارع لا يليق به العبث" أو شروط النهي)، وتفكيكها إلى مقدمات ونتائج منطقية، مما يوفر دراسة تطبيقية غير مسبوقة لنصوص تقريب الوصول.

3 **بناء النظرية الكلية وتحديد الإسهام المعرفي:** يهدف البحث إلى بناء نظرية كلية عن أثر المنطق في البنية الأصولية لكتاب واحد محدد (تقريب الوصول)، وذلك عبر مسح شامل لجميع أبواب الاستدلال. وهذا يختلف عن الدراسات التي تتناول المسألة بشكل جزئي. ويسهم البحث معرفيًا في إبراز أن ابن جُزَيّ لم يكن مجرد ناقل، بل كان أصوليًا ناقداً ومحللاً استخدم المنطق كأداة لضبط الفكر المقاصدي والاجتهادي، مما يضيف إلى فهمنا لدور الأصوليين المالكية المتأخرين في دمج أدوات الجدل والمنطق.

خطة البحث: انتظم البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي:

التمهيد: التعريف بمصطلحات البحث. وفيه ثلاثة مطاللب:

المطلب الأول: التعريف بابن جُزَيّ -رحمه الله-.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب تقريب الوصول إلى علم الأصول.

المطلب الثالث: المنطق لغة واصطلاحا.

المبحث الأول: أثر المنطق في الفكر الأندلسي. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تطور علم المنطق في البيئة الأندلسية.

المطلب الثاني: مواقف علماء الأندلس من المنطق.

المطلب الثالث: وظائف المنطق في الفكر الأندلسي.

المطلب الرابع: العلاقة بين المنطق وعلم أصول الفقه في الغرب الإسلامي.

المطلب الخامس: العوامل التي أثرت في فكر ابن جزي رحمه الله.

المبحث الثاني: أثر المنطق في كتاب "تقريب الوصول إلى علم الأصول"وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: البناء المنهجي لمحتوى الكتاب

المطلب الثاني: المصطلحات المنطقية المستخدمة

المطلب الثالث: الأسلوب التعليمي المنطقي

المبحث الثالث: أثر المنطق في تحليل القضايا الأصولية عند ابن جزي. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: المعارف العقلية.

المطلب الثاني: المعارف اللغوية.

المطلب الثالث: الأحكام الشرعية.

المطلب الرابع: الأدلة الشرعية.

المطلب الخامس: الاجتهاد والتعارض.

المبحث الرابع: القيمة العلمية لمنهج ابن جزي في الكتاب. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مقارنة منهج ابن جُزَيّ بمنهج أصوليّ المشرق

المطلب الثاني: الطابع التربوي والتعليمي لمنهج ابن جُزَيّ

المطلب الثالث: إمكانات الاستفادة من الكتاب في الواقع المعاصر

ثم خاتمة بأهم النتائج والتوصيات.

التمهيد: التعريف بمصطلحات البحث

المطلب الأول: التعريف بابن جُزَيّ الغرناطي:

هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن جُزَيّ الكلبي الغرناطي، المعروف بابن جُزَيّ. ولد في غرناطة عام 693هـ، وتوفي شهيدًا في معركة طريف سنة 741هـ،كان فقيهًا مالكيًا، أصوليًا، مفسرًا، مشاركًا في علوم شتى كالعقيدة، والتفسير، والبلاغة، والمنطق.تميّز بأسلوبه التعليمي الواضح، وقوة العبارة، وحرصه على تبسيط المسائل العلمية، وقد تتلمذ على كبار علماء الأندلس في القرن الثامن الهجري. نشأ في غرناطة، المدينة التي كانت آنذاك مركزًا فكريًا وثقافيًا في الغرب الإسلامي. تلقى تعليمه الأولي فيها، ثم رحل لطلب العلم على يد أعلام عصره من المالكية والمتكلمين والمنطقيين، حتى صار فقيهًا، مفسرًا، أصوليًا، مشاركًا في علوم كثيرة، منها: البلاغة، المنطق، التفسير، وأصول الفقه.وكان

رحمه الله يجمع بين الرسوخ العلمي والاعتدال الفكري. وله مكانة معتبرة بين علماء عصره، ويشهد بذلك تنوع مؤلفاته، **ومنها:التسهيل لعلوم التنزيل:** تفسير نفيس واضح العبارة، **القانون في الفقه:** موسوعة فقهية مالكية مرتبة بإتقان، **تقريب الوصول إلى علم الأصول:** اختصار نفيس واضح المعالم.وقد استشهد بكلامه كثير من الأصوليين المتأخرين، وعدّه بعض المؤرخين من أواخر أئمة المدرسة الأندلسية، قبل سقوط غرناطة. [1 ، ص 28 / 2، ص274].

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "تقريب الوصول إلى علم الأصول":

ألف ابن جزي كتابه "تقريب الوصول إلى علم الأصول" بأسلوب تعليمي مختصر يخدم المبتدئ والمتوسط في علم الأصول. ويُلاحظ فيه حرصه على التدرج المنهجي، ووضوح العرض، والاقتصار على أرجح الأقوال دون إغراق في الخلاف.

يتناول الكتاب أبرز مباحث أصول الفقه مثل: الأدلة، الأوامر والنواهي، العام والخاص، القياس، المصلحة، وغيرها، مع حضور ملحوظ للأدوات المنطقية في المقدمة والشرح والترتيب، مما يجعله نموذجًا ناجحًا في الجمع بين المنهج العقلي والمضمون النقلي.

ألّف الإمام ابن جزي هذا الكتاب ليكون دليلاً تعليميًا مختصرًا لطالب علم الأصول، وقد اشتمل على أهم أبواب الأصول بأسلوب سهل ممتنع، حيث راعى الترتيب المنهجي، والاقتصار على الأقوال الراجحة، واستعمال لغة تعليمية مباشرة. **ومنهجه كالتالي:**

1. **عرض واضح مبسط** :حرص على أسلوب سهل ييسر الفهم، ويبتعد عن الغموض والتعقيد.
2. **الاهتمام بالتعريفات** :قدّم المصطلحات الأصولية بتعريف اصطلاحي دقيق، قليل الخروج عن اللغة.
3. **ذكر المذاهب الأخرى** :لم يقتصر على المذهب المالكي بل أورد أقوال الشافعية والحنفية وغيرهم.
4. **عدم الاستقصاء** :لم يستقصِ كل الأقوال، بل يكتفي بالإشارة إلى وجود خلاف بعد عرض رأي المالكية.
5. **تنظيم منهجي دقيق** :بدأ عادة بتعريف المسألة، ثم بحث جزئياتها، ثم خلص إلى النتيجة أو الخلاصة.
6. **الإحالة بدل التكرار** :إذا سبق بحث المسألة أحال عليها لاحقًا، وإذا لم تسبق نبه على أنها ستأتي.
7. **الترتيب المقدماتي** :بدأ بالأحكام لا لأنها أدلة، بل لأنها مقصودة، ثم قدّم لها بمقدمات ضرورية، وهي نقطة تميّزه.
8. **عرض أسباب الخلاف** :أفرد أبوابًا لبيان أسباب الخلاف بين المجتهدين، وهي نقطة تميّزه.
9. **نقل كثيرًا من المصادر دون عزو** :خاصة من "شرح التنقيح" للقرافي و"المستصفى" للغزالي.
10. **تفسير بعض الحروف** :ذكر معاني حروف مثل "أن" و"إن"، على خلاف ما جرت به كتب الأصول.
11. **دقة التعبيروالاختصار** :تعاريفه دقيقة، وغالبًا ما يوجز دون إخلال بالمضمون . [3، ص71-73].

المطلب الثالث: المنطق لغةً واصطلاحًا

أولًا :المنطق لغةً: المنطق في اللغة مأخوذ من مادة: "ن-ط-ق"، ويُقال : **نَطَقَ ينطِقُ نُطقًا ومنطِقًا**، أي تكلَّم وتلفَّظ، وقد جاء في "مقاييس اللغة" لابن فارس أن: النون والطّاء والقاف أصلٌ واحدٌ يدلُّ على إخراج الشيء، من ذلك النُّطق، وهو الكلام. والمنطق: الكلام أيضًا ."[4، ص438] وقال الفيومي في "المصباح المنير":"النُّطْق: الكلام، والمنطق بالكسر: مصدر نَطَقَ، ويطلق على الكلام وعلى آلة الكلام. [5 ، ص644].

ثانيًا :المنطق اصطلاحًا: وهو آلةٌ قانونيّةٌ تعصم مراعاتُها الذهنَ عن الخطأ في الفكر [6 ، ص12]، وقد عرّفه الغزالي بقوله:"المنطق هو معيار العلم، وأصلٌ في طريق التعليم والتعلُّم، ومتى ضبطه الإنسان فقد أمِنَ من الخطأ في الفكر[7، ص20] ، وذكره الفارابي بأنه":صناعة يُتوصّل بها إلى استنباط المجهولات من المعلومات [8، ص68]. وبهذا، فالمنطق علمٌ يُعنى بقواعد التفكير الصحيح، وموضوعه النظر في الأدلة والنتائج، لتمييز ما هو حق منها من الباطل.

المبحث الأول: أثر المنطق في الفكر الأندلسي:

تمهيد: تميّز الفكر الأندلسي بانفتاحه المنضبط على مختلف العلوم العقلية، نتيجة لموقع الأندلس الجغرافي والحضاري بين العالم الإسلامي في المشرق، والعالم المسيحي في الغرب. هذا الموقع الاستراتيجي جعل من الأندلس ساحة تفاعل علمي نشط، وولّد خطابًا شرعيًا يتميّز بالعمق العقلي، والارتباط بالنص، والانفتاح المدروس على المعارف الخارجية، وخاصة المنطق.ولم يكن علم المنطق في الأندلس ترفًا فلسفيًا، بل أداة لفهم النص، وضبط التفكير، ومواجهة الجدل العقدي والفقهي. وقد ظهر هذا بوضوح في العلوم الشرعية، وعلى رأسها علم أصول الفقه، الذي استفاد من أدوات التحليل المنطقي، وأساليب التصنيف، وقواعد التصور والتصديق، مما أنتج مدرسة أصولية أندلسية معتدلة، يبرز فيها اسم الإمام ابن جُزَيّ الغرناطي رحمه الله.[9 ، ص27].

المطلب الأول: تطوّر علم المنطق في البيئة الأندلسية: دخل المنطق

إلى الأندلس منذ القرن الثالث الهجري عبر حركة الترجمة الكبرى، التي نشطت في طليطلة وقرطبة وغرناطة. وبلغت هذه الحركة أوجها في القرن الخامس والسادس الهجريين، حينما ازدهر التأليف الفلسفي والمنطقي في الغرب الإسلامي، **ومن أبرز أعلام المنطق الأندلسيين:** ابن باجة (ت533ه)، الذي تأثر بالمنطق الأرسطي، وكان يرى أن المنطق آلة لفهم القضايا الفقهية والعقلية. **ثم** ابن رشد (ت595ه)، الذي جعل من المنطق مقدمة ضرورية لأي علم، وكتب شروحًا لكتب أرسطو المنطقية. **ثم** ابن طفيل (ت 581ه)، الذي برز في الربط بين المنطق والفلسفة والشرع[10، ص 67/ 11، ص45]وقد كان لعلماء الأندلس موقفاً متميزاً، حيث استخدموا المنطق باعتدال، فجعلوه خادمًا للنص لا حاكمًا عليه، واستخدموه في بناء القواعد الشرعية وتحرير دلالات الألفاظ.[12، ص192/ 13،ص141-145]

المطلب الثاني: مواقف علماء الأندلس من علم المنطق:

تباينت مواقف العلماء في الأندلس تجاه المنطق على النحو الآتي:

1

لرافضون بشدة: ومن أبرزهم **المنذر بن سعيد البلوطي** ت 355ه ، وبعض فقهاء **الظاهرية**، الذين رأوا في علم المنطق علمًا دخيلًا على الوحي، وأكدوا على ضرورة الاقتصار على علوم القرآن والحديث، محذّرين من إدخال القواعد الفلسفية في منهج الاستدلال الشرعي..[10 ، ص67].

2

لمؤيدون المنضبطون: كابن رشد، وابن جُزَيّ، الذين قبلوا المنطق باعتباره أداة عقلية لتحرير المفاهيم وضبط التصور، دون أن ينقلب على النص لأنهم نظروا إلى المنطق على أنه أداة محايدة يمكن أن تسهم في ضبط الفكر الشرعي. ومن أعلام هذا الاتجاه: ابن رشد، وابن حزم، وابن جزي. وقد أكد هؤلاء أن المنطق وسيلة للفهم لا غاية في ذاته.

3

لمنبهرون بالفلسفة: وهم قلّة، وقد تأثروا بالفكر اليوناني أكثر من اللازم وخلطوا بين المنطق والشطحات الفلسفية. ويسمون بالمدرسة الفلسفية العقلية: وهي التي انبهرت بالفكر الفلسفي اليوناني، وأفردت للمنطق حيزًا فلسفيًا صرفًا، ومن أعلامها: ابن باجة وابن طفيل [14 ، ص118 / 9، ص101 – 103]

ويظهر من خلال كتابات ابن جُزَيّ أنه ينتمي بوضوح إلى المدرسة الثانية، حيث يوظف المنطق لأغراض تعليمية وتأصيلية، دون إفراط ولا تفريط. وبهذا يتبين مواقف علماء الأندلس من علم المنطق فقد انقسموا بين رافضٍ للمنطق كالمنذر البلوطي من جهة، ومؤيدٍ له كأداة خادمة للنصوص كابن جزيّ وابن رشد. [15 ، ص88]

المطلب الثالث: وظائف المنطق في الفكر الأندلسي:

كان علم المنطق أدوارًا متعددة في البنية العلمية الأندلسية، منها:**أصول الفقه:** لضبط مباحث الدلالات بأقسامها -التطابق والتضمين والالتزام- ، والقياس، والمفاهيم، و**علم الكلام:** لتثبيت العقائد والرد على الفرق المخالفة بالحجج العقلية، و**الفقه:** في بيان علل الأحكام، وتحقيق المناطات، و**الجدل والمناظرة:** حيث ساعد المنطق في ضبط قواعد الحوار والردود.

ومن أمثلة ذلك: تقسيم المعاني إلى كلي وجزئي في باب العام والخاص، واستعمال القياس المنطقي في بناء الأحكام، وتحليل المفهوم والمخالفة باستخدام اللازم والملزوم، وتعزيز أدوات الجدل والمناظرة، وتحليل المفاهيم الفقهية والكلامية بدقة، وتنظيم عمليات الاستنباط والترجيح.، والفصل بين الظنيات واليقينيات. وبهذا يُعلم أنه استُخدم المنطق في تحليل المفاهيم وتحرير علل الأحكام وتحقيق المناط، وضبط دلالات الألفاظ في الفقه والأصول.[3، ص54] وكان لهذه الوظائف أثر في تهذيب العقل الأندلسي، وتشكيل خطاب شرعي متزن قادر على التفاعل مع الواقع المعرفي المعقد.وقد استفاد علماء الأندلس من هذه الوظائف في مختلف العلوم، من التفسير، إلى الفقه، إلى أصول الفقه، مع التزام صارم بالضوابط الشرعية، وخاصة عند من تأثروا بالمدرسة المالكية. [15 ، ص113 – 115 / 16، ص202].ا

المطلب الرابع: العلاقة بين المنطق وأصول الفقه في الغرب الإسلامي:

يُعدّ علم أصول الفقه في الأندلس من أكثر العلوم تأثرًا بالمنطق، وقد تجلى ذلك في:

1

لترتيب المنهجي للمباحث: حيث تُقدّم المفاهيم قبل الأحكام، والمقدمات قبل النتائج، كما في كتب ابن جزي وابن رشد.

2

لاعتماد على قواعد التصور والتصديق: ويظهر هذا في تحرير التعريفات، وشروط العمل بالمفاهيم.

3

ياغة القياس الفقهي على نسق القياس المنطقي: كبرى: الحكم ثابت في الأصل لعلة كذا. **صغرى:** العلة موجودة في الفرع. **نتيجته** الحكم ثابت في الفرع.

4

لتأصيل للمفاهيم الأصولية باستخدام أدوات منطقية، مثل: الشرط والمانع. السببية والعلة. المفهوم والمنطوق.[3 ، ص93-129]

وبهذا يُعدّ علم أصول الفقه من أكثر العلوم الشرعية التي تأثرت بالمنطق في الأندلس، لا من حيث المادة فقط، بل من حيث طريقة العرض والبرهنة. خاصة في القياس والمفاهيم. فقد اعتمد الأصوليون الأندلسيون على أدوات منطقية في: تحليل النصوص (كالعام والخاص والمفهوم والمنطوق)، صياغة القواعد الكلية، بناء القياسات الفقهية، التعامل مع مقاصد الشريعة.

ويتبيّن عند التأمل أن العلاقة بين المنطق وعلم أصول الفقه في الغرب الإسلامي لا تقف عند حدود الاستفادة الشكلية من مباحث الحدود والقياس، بل تمتد إلى **بناء الفكر الأصولي ذاته من خلال القضايا الاستدلالية** التي يقوم عليها علم الأصول. فالأصول، من حيث هو علم للاستدلال الشرعي، يُعنى ببناء القواعد الضابطة لفهم النص وتوجيه العمل به، مثل: دلالة الألفاظ، تحقيق المناط، العلة، القياس، المفهوم، التعارض والترجيح. وهذه القضايا بطبيعتها تعتمد على **تحليل عقلي** يتقاطع مع أدوات المنطق في ضبط مقدمات الاستدلال، وصياغة العلة، وتنقيح مناط الحكم، وإزالة التعارض الظاهري. ومن هنا كان الأصوليون الأندلسيون—وفي مقدمتهم ابن جُزَيّ—يتعاملون مع النص الشرعي من خلال بنية استدلالية عقلية تستند في عمقها إلى أدوات منطقية، مما جعل الأصول الأندلسي أكثر قدرة على **تأصيل العمل بالنصوص الشرعية** وتحويلها إلى قواعد عملية راسخة.

ويظهر هذا الأثر بجلاء في كتابات ابن حزم، وابن رشد، وابن جزي الذين دمجوا التفكير المنطقي ضمن البناء الفقهي الأصولي[17، ص122/ 18، ص98/ 3، ص9].

المطلب الخامس: العوامل التي أثرت في فكر ابن جزي رحمه الله:

نشأ ابن جزيّ في بيئة علمية تتداخل فيها مدارس الفكر الأندلسي: الفقهية، العقلية، والفلسفية. وكان لعلماء الأندلس ميل إلى توظيف المنطق في خدمة الشريعة، دون أن يقعوا في الإفراط الفلسفي كما حدث في بعض بيئات المشرق. وقد تأثر بتيار العلماء الذين كانوا ينادون بمزج أدوات العقل بمنهج النص، مثل: ابن رشد، وابن حزم، وابن باجة، لكن دون الذوبان في الطرح الفلسفي الصرف، وكان ابن جزيّ أقرب إلى المدرسة المالكية المحافظة، إلا أنه حافظ على انفتاحه على أدوات المنطق، خاصة في مؤلفه الأصولي.

فيُعدّ هذا المطلب بوابة لفهم عمق العلاقة بين المنطق وعلم أصول الفقه في الفكر الأندلسي. فابن جزيّ هو ثمرة تفاعل عقلاني شرعي، وكتابه يُجسد هذا المزج. ومن ثمّ، فإن دراسة كتابه لا تُفيد فقط في التأصيل الأصولي، بل تُضيء كذلك على كيفيّة توظيف المنطق لخدمة النص، دون أن يكون حَكمًا عليه.

ومن هنا، فإن فهم حياة المؤلف، وظروفه العلمية، وخصوصية مصنفه، يُعد ضرورةً للغوص في البحث اللاحق حول أثر الفكر المنطقي في كتابه تقريب الوصول ويكشف هذا المبحث عن تميّز الفكر الأندلسي في استيعاب علم المنطق دون الانسياق خلف الفلسفة المجردة، وذلك من خلال توظيف المنطق في خدمة النصوص الشرعية، وضبط قواعد الفهم والاستنباط، وهو ما يتجلى بوضوح في كتاب "تقريب الوصول" لابن جُزَيّ، الذي يُعد أنموذجًا راقيًا لهذا التوازن، وسيُفصّل البحث في مباحثه القادمة كيف تم توظيف هذا المنطق علميًا ومنهجيًا فالمنطق عند الأندلسيين كان أداة لخدمة النص، لا حاكمًا عليه. [19، ص143–144].

المبحث الثاني: أثر المنطق في كتاب "تقريب الوصول إلى علم الأصول"

تمهيد: تُعدّ دراسة المنهج المنطقي في كتب أصول الفقه من المسائل الدقيقة التي تكشف عن مدى تأثير العلوم العقلية في تشكيل البنية المعرفية لعلم الأصول. وفي هذا السياق، يبرز كتاب "تقريب الوصول إلى علم الأصول" لابن جُزَيّ الغرناطي بوصفه نموذجًا واضحًا لهذا التداخل المعرفي، حيث تتجلى فيه ملامح التفكير المنطقي في صياغة المفاهيم، وترتيب القضايا، واستعمال المصطلحات، بل وفي الطريقة التي عُرض بها العلم ذاته.

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل حضور المنطق في هذا الكتاب من خلال أربعة محاور رئيسة: البناء المنهجي للمحتوى، المصطلحات المنطقية المستخدمة، السمات التعليمية للعرض، والأمثلة التطبيقية التي تُظهر كيفية توظيف المنطق في صياغة الأحكام.

المطلب الأول: البناء المنهجي لمحتوى الكتاب:

تميّز كتاب "تقريب الوصول" ببنية منهجية واضحة، تعكس معرفة ابن جزي بأصول التصنيف العلمي المنطقي. فقد قسّم أبواب الكتاب ترتيبًا متسلسلًا على هيئة خمسة فنون يبدأ بالمقدمات ويُفضي إلى التطبيقات، ما يُظهر وعيًا بمنطق التدرج المعرفي، وهو ما يشير إلى تأثره بالبناء الأرسطي للمعرفة، ويظهر هذا الترتيب في: تقديمه لمباحث المعارف

العقلية قبل اللغوية، وبحثه للأحكام الشرعية قبل الأدلة الشرعية، ثم إيراده للاجتهاد والتقليد، والفتوى والتعارض والتقليد. وهذا كله يدل على رؤية منهجية تعتبر أن العلم يبدأ بالتصور قبل التصديق، أي بتحديد المفاهيم قبل إصدار الأحكام. [3، ص93-209/ 17، ص19] **وأما المنهجية الجدلية التحليلية:** يتجاوز توظيف المنطق لدى ابن جُزَيّ حدود الأبواب المنهجية ليصبح ملكة جدلية وعقلية يُمارسها في معالجته للمسائل الخلافية كافة.ومنهجية النقد والترجيح :يتجلى ذلك في أسلوبه الذي يعرض الأقوال المختلفة، ثم ينتقل إلى تحليلها وموازنتها قبل الترجيح.وعبارات الحكم المنطقي :يستعمل عبارات تُعبّر عن الحكم على مدى قوة الدليل وضعفه، مثل:"وهذا ضعيف من جهة"حكم على مدى قوة المقدمات. "ويرد عليه "إشارة إلى وجود نقض منطقي أو معارضة للدليل. (والأقرب أن) "إشارة إلى الترجيح بناءً على قوة الميزان العقلي أو الأصولي.

هذه المنهجية هي جوهر الجدل الأصولي الذي يعتمد على التفكير المنطقي التحليلي، لكن دون الجمود على الصور الصارمة للمنطق. فالغرض هو تقويم الأدلة والوصول إلى القول الأرجح بناءً على أسس عقلية متينة.

المطلب الثاني: المصطلحات المنطقية المستخدمة:

بدأ ابن جزي كتابه بمقدمة منطقية سماها المعارف العقلية وتحتها عشرة أبواب وهي كالتالي: الباب الأول: في مدارك العلوم، الباب الثاني: فيما يوصل إلى التصور، الباب الثالث: فيما يوصل إلى التصديق، الباب الرابع: في أسماء الألفاظ .الباب الخامس: في الدلالة، الباب السادس: في الفرق بين الجزئي والكلي، والكل والجزء والكلية والجزئية، الباب السابع: في نسبة بعض الحقيقة من بعض، الباب الثامن: في أنواع الحجج العقلية، الباب التاسع: في أنواع القياس المنطقي، الباب العاشر: في البرهان، والكتاب لا يعجّ بالمصطلحات الفلسفية، إلا أن الكثير من عباراته ومفاهيمه تنتمي إلى البنية المنطقية الكلاسيكية، مثل: (الكلي والجزئي): في بحث العام والخاص، (العلة والمعلول): في باب القياس، (الحد والرسم): في بداية الكتاب حين عرف الأصول .(اللازم والملزوم): عند مناقشة مفهوم المخالفة. (المانع والشرط): في شروط اعتبار الأحكام، كما أن طريقته في تقسيم المسائل تعتمد أسلوب السبر والتقسيم الذي هو من صميم المنهج المنطقي. [18 ، ص17/ 3، ص4-10]

المطلب الثالث: الأسلوب التعليمي المنطقي: يتسم أسلوب ابن جزي التعليمي بطابع منطقي بارز، يتمثل في: التقسيم الثنائي أو الثلاثي، لتيسير فهم المعاني، والاعتماد على الأمثلة العملية بعد كل قاعدة، والانتقال من الكليات إلى الجزئيات، واستعمال الصيغة المنطقية في الطرح: (إذا ثبت كذا، لزم كذا)، والربط بين النظرية والتطبيق، ويهدف هذا الأسلوب إلى تبسيط العلم وتقريبه للمتعلمين، وجعلهم قادرين على الربط بين القاعدة وتطبيقاتها. [3، ص7-9/ 20، ص45]

الخلاصة العامة: إن هذه المنهجية تؤكد أن ابن جُزَيّ لم يكن مجرد ناقل للمذهب المالكي، بل كان أصوليًا ناقداً ومحللاً يستمد مادته من المنطق (البرهنة، التعليل، والموازنة)، ليصوغها في بناء شرعي متكامل يخدم عملية الاستنباط الفقهي. ويُعد ابن جزي الغرناطي من الأندلسيين الذين دمجوا بين علم المنطق وعلم الأصول بصورة عملية راشدة .فجعله للفن الأول في كتابه هو "المنطق"، ثم توظيفه المتكرر للأدوات المنطقية – كتحليل محل النزاع، والتفريق بين الذاتي والعرضي، واستحضار المآل – كل ذلك يعكس تأثره بالمنطق من غير تغليب له على النقل .وقد ظهر هذا الأثر في أبواب متعددة، لا سيما الأوامر والنواهي، والقياس، والمصالح، والاستحسان.

المبحث الثالث: أثر المنطق في تحليل القضايا الأصولية عند ابن جُزَيّ

تمهيد: لم يكن المنطق عند ابن جُزَيّ أداة خارجية يستعيرها من الفلسفة، بل كان جزءًا مدمجًا في آلية تفكيره الأصولي، يتجلى في كيفية صياغته للمفاهيم، وتحليله للمباحث، وترجيحه بين الآراء. وتحليله للقضايا الأصولية يقوم على أساس استدلالي عقلي يربط بين الدليل ووجه الاستدلال منه، وهو ما يكشف عن عمق العلاقة بين علم الأصول وبناء الفكر الشرعي، وتوظيفه لآليات المنطق في تأصيل العمل بالنصوص الشرعية. وفي هذا المبحث، نكشف كيف أثّر المنطق في قراءة ابن جزي للقضايا الأصولية المركزية، وكيف استعان به في بناء استدلالاته وصياغة استنباطاته، وسوف أسير على نفس ترتيب الكتاب الذي تميز به الإمام مما يظهر عمق تأثير العقلية المنطقية لديه في صياغته للعلم.

المطلب الأول: المعارف العقلية: افتتح ابن جزي كتابه تقريب الوصول بفنٍ كامل جعله مدخلًا للأصول هو" :فن المنطق" "الذي يسميه "الفن الأول: في المعارف العقلية"، مما يعكس اقتناعه بأهمية المنطق في تنظيم الفكر الأصولي وضبط الأدلة ومسالك الترجيح. وقد جاء هذا الفن الأول بأسلوب مبسّط، عرض فيه القضايا المنطقية الأساسية من غير توسّع مفرط ولا تعقيد، مما يدل على رغبة في تقديم المنطق بوصفه

أداة خادمة لا غاية مستقلة .[3، ص93] ومن أبرز ما قاله في مقدمة هذا الفن: "الغرض من هذا الفن أن يتمكن الإنسان من النظر الصحيح والاستدلال المستقيم..، [3، ص93] ويظهر من عبارته هذه أنه يضع المنطق في خدمة الاستدلال الفقهي لا الفلسفة المجردة، وهو منهج يعكس الميراث المالكي الأندلسي المنفتح، دون انزلاق في منازع الفلاسفة، فجمع بين التصور الأصولي والحاجة إلى المنطق كوسيلة. ومنهجية الإمام ابن جزي في تأليف "فن المنطق" كالتالي:

1 المنطق كـ "آلة" ضرورية: منهجيته الأساسية هي اعتبار هذا الفن "أداة" (آلة) لا غنى عنها لفهم بقية فنون علم الأصول، هو لا يدرسه كفن مستقل لذاته، بل كمدخل إلزامي. [3، ص92].

2 التقديم والأولوية: انعكست هذه الأهمية على منهجه في ترتيب الكتاب، فجعله الفن الأول وسماه" المعارف العقلية"، مقدماً إياه حتى على "المعارف اللغوية"، وقد برر ذلك بنفسه (كما ورد في المقدمة) بقوله: "وقدمنا الأدوات؛ لأنه لا يتوصل إلى فهم ما سواها إلا بعد فهمها[3، ص92].

3 المنهج الهيكلي (التقليدي للمنطق): اتبع ابن جزي في عرض هذا الفن المنهج الأرسطي التقليدي في تقسيم المنطق، حيث قسمه إلى عشرة أبواب تغطي المحورين الرئيسيين للمنطق:

المحور الأول: مباحث التصورات (ما يوصل إلى التصور): يبدأ بالأساسيات: مدارك العلوم (التصور والتصديق)، ثم ينتقل إلى "ما يوصل إلى التصور" وهو باب التعريفات (الحد والرسم)، ثم يناقش مباحث الألفاظ (أسماء الألفاظ)، وأنواع الدلالة (المطابقة، التضمن، الالتزام)، ثم يشرح النسب بين الحقائق (العموم والخصوص، التساوي، التباين) . [3، ص93-113]

المحور الثاني: مباحث التصديقات (ما يوصل إلى التصديق): يبدأ بـ "ما يوصل إلى التصديق" (الدليل والأمارة)، ثم ينتقل إلى "أنواع الحجج العقلية"، وهي: القياس، والاستقراء، والتمثيل (القياس الفقهي)، يفصل في "أنواع القياس المنطقي": البرهان، والجدل، والخطابة، والشعر، والسفسطة، يختم بأهم باب وهو "الباب العاشر في البرهان"، حيث يفصل أجزاءه وشروطه، والقضايا (المقدمات)، وأقسام القياس (الاقتراني، والشرطي المتصل، والشرطي المنفصل). [3، ص 114 – 128].

باختصار "قدّم ابن جزي مدخلاً مختصرًا وظيفيًا مستمدًا من المنطق الأرسطي، يخدم أغراض الطالب الأصولي دون استغراق في المصطلحات الفلسفية". [3، ص 93 – 128].

المطلب الثاني: المعارف اللغوية: باب العام والخاص (تحليل الدلالات واليقين)

يُعد باب العام والخاص من أهم المباحث التي تتجلّى فيها أدوات التفكير المنطقي عند ابن جُزَيّ، حيث يربط بين الدلالة اللفظية ونسبة اليقين المستفادة منها، وهو ما يقابل مباحث تحليل المفاهيم وتعيين حدودها في علم المنطق. ويتجلى التوظيف المنهجي للتفكير المنطقي في معالجة هذه القاعدة من **خلال النقاط الآتية:**

1. ربط الدلالة باليقين (قاعدة السبر والاحتمال): انطلق ابن جُزَيّ من قاعدة منطقية أساسية في التعامل مع دلالة العام: "العام لا يفيد اليقين إلا مع انتفاء احتمال التخصيص "وهذه العبارة هي تطبيق مباشر لآلية السبر المنطقي، حيث يتم تقييم قوة الدليل (العام) بناءً على مدى سلامته من الاحتمالات المخلّة به. فالشرط المنطقي لإفادة اليقين هو انتفاء احتمال التخصيص .وهذا التفريق بين العام الذي خُصَّ والعام الذي لم يُخصص يدل على فهم دقيق للدلالة قائم على إثبات أو نفي الاحتمال المانع للحجية.

2. تحديد نطاق الدلالة وضبط الألفاظ (الحدود والمفاهيم) يتضح التفكير المنطقي في تحليل الألفاظ وتحديد نطاق دلالتها (وهو ما يقابل مباحث "الحدود" و"المفاهيم" في المنطق) من خلال معالجته لمبحث العموم والخصوص.

الخلاصة: عند مناقشة دلالات العام والخاص، يستخدم ابن جُزَيّ أدوات التفريق والتحديد المنطقي. حيث تتمثل المعالجة في محاولة ضبط الألفاظ الأصولية (مثل "العام"، "المخصص"، "المجمل") بحدود مانعة جامعة، لضمان عدم تداخل المفاهيم، وهو الغرض الأساسي من مباحث الحدود في المنطق.

يترتب على هذا الفهم المنطقي قاعدة أصولية دقيقة، وهي تقديم الخاص على العام عند التعارض .وهذه القاعدة هي بحد ذاتها من قواعد الترجيح المنطقي؛ لأن الخاص يمثل دلالة أقوى (أقرب إلى اليقين لقلة احتمالاته) من دلالة العام. [3، ص137].

باب الأدوات (مقدمات الأصول): المشترك والمجمل والمبين (ضبط الألفاظ): التطبيق المنطقي: معالجة المشترك (اللفظ الواحد ذو المعاني المتعددة) والمجمل (اللفظ الذي يحتاج إلى بيان) هي محاولة لضبط دلالة الألفاظ وتنقيتها من اللبس، وهو الغرض الأول من مباحث الحدود والمفاهيم في المنطق، لضمان صحة التصور قبل الحكم. [3، ص161].

المطلق والمقيد :التطبيق المنطقي مناقشة حكم تقييد المطلق أو حمل المطلق على المقيد هي مفاضلة منطقية بين الدلالة العامة والدلالة الخاصة، حيث يتم ترجيح الدلالة الأقوى أو الأخص بناءً على شروط

عقلية وشرعية. [3، ص156].

باب المفهوم والمنطوق (تحليل التلازم والاشتراط): يتعامل ابن جُزَيّ مع مسألة دلالة المفهوم (كمفهوم الصفة والشرط والغاية) [3، ص169].بطريقة عقلية منضبطة، محولاً الاستنباط النصي إلى بنية منطقية خالصة تعتمد على مبدأ التلازم والاشتراط. ويتجلى التوظيف المنهجي للتفكير المنطقي في معالجة هذه القاعدة من **خلال النقاط الآتية:**

1. الاستدلال بالقياس المنطقي الضمني (تحليل علاقة التلازم): يعتمد تحليل مفهوم المخالفة على قياس منطقي ضمني يُحلل علاقة التلازم بين الحكم ووصفه، سواء كان صفة أو شرطًا أو غاية. ويمكن تفكيك هذا الاستدلال على النحو التالي: المقدمة الكبرى: إذا كان الحكم مرتبطًا بصفة. المقدمة الصغرى: انتفت تلك الصفة. النتيجة: يقتضي ذلك انتفاء الحكم. وهذا التحليل هو تجسيد لعملية الاستدلال بالتلازم، حيث يرى ابن جُزَيّ أن ربط الحكم بوصف معين يُنشئ علاقة اقتران منطقي، بحيث يلزم من انتفاء المقترن به (الصفة) انتفاء المقترن (الحكم).

2. وضع الشروط العقلية لقبول المفهوم: يتجلى المنطق في أبهى صوره عندما يضع ابن جُزَيّ شروطًا عقلية لاعتبار دلالة المخالفة وقبولها كحجة، منها: اتحاد الحكم وانتفاء المعارض. وهذا الاشتراط يمثل تفكيرًا منطقيًا بامتياز، حيث لا يعتمد على النقل الفقهي فحسب، بل على مبادئ عقلية أساسها الاستدلال بالتلازم وانتفاء الفارق. فشرط انتفاء المعارض هو آلية لضمان سلامة الدليل من النقض، وهو متطلب منطقي أساسي للحجة. [3، ص167/ 21، ص256].

3. التفريق المنطقي بين المنطوق والمفهوم: كما أن تمييزه بين المنطوق الصريح و المفهوم غير الصريح يُشير إلى تفريق منهجي ومنطقي بين ما يُفهم مباشرة من اللفظ (دلالة المطابقة الصريحة) وما يُستنتج ضمنًا عبر التلازم العقلي (دلالة التضمن أو الالتزام). [3 ، ص167/ 20، ص205/ 21، ص256].

باب الأوامر والنواهي: تمهيد: تُعد دلالة الأمر والنهي من المسائل المركزية في علم الأصول، وقد عالجها ابن جزي بمنهج تحليلي منضبط يحمل ملامح التفكير المنطقي. ففي باب الأمر افتتح ابن جزي الباب بتقرير القاعدة المالكية "إذا ورد الأمر مجردًا من القرائن حمل على الوجوب عند مالك، وأكثر العلماء"[3، ص181].ويتجلى التوظيف المنهجي للتفكير المنطقي في معالجة هذه القاعدة من **خلال النقاط الآتية:**

1 البناء المنطقي على القياس الشرطي (تحليل العلل والشروط): اعتمد ابن جُزَيّ في تقرير الحكم على بناء استدلالي شرطي يربط النتيجة (الوجوب) بالشرط (عدم القرينة)، وهذا يطابق القياس الشرطي المنطقي. ويتضح ذلك في تفكيك القاعدة إلى مقدمتين ونتيجة: المكون المنطقي النص الأصولي (تحرير محل النزاع) الملمح المنطقي، المقدمة الكبرى: دلالة اللفظ الشرعي تتبع حاله من الإطلاق أو التقييد. الأصل الكلي/القاعدة العامة. المقدمة الصغرى: الأمر جاء مجردًا عن القرينة، الشرط السلبي/الحال الجزئي. النتيجة (الحكم): إذًا، يُحمل على الوجوب. اللزوم الحتمي. هذا البناء يؤكد أن دلالة الأمر تتبع حاله، فإذا تجرّد عن القرينة (الشرط السلبي)، حُمل على الوجوب (النتيجة)، وهو عين القياس الاستثنائي.

2 استخدام التعليل التنزيهي (البرهنة على العلة): لم يكتف ابن جُزَيّ بالإسناد المذهبي، بل قدم برهنة عقلية لتبرير الوجوب، مستخدماً علة عقلية غائية (تنزيه الشارع)، وهو ما يعكس بناءً منطقيًا للعلل:"والأمر يقتضي الوجوب عند المحققين من الأصوليين، لكونه من الشارع، والشارع لا يليق به العبث، والأصل عدم القرينة[3، ص183]." ويمكن تحليل هذه العبارة المركّبة إلى قياس منطقي ضمني: العلة التنزيهية الكبرى :الشارع لا يليق به العبث. الصغرى الضمنية :الأمر الصادر من الشارع عبث ما لم يدل على الوجوب. النتيجة :إذن، الأمر يدل على الوجوب.

3 الاحتكام إلى "الأصل" في حال عدم الدليل الصارف: قوله:"والأمر يقتضي الوجوب عند المحققين من الأصوليين، لكونه من الشارع، والشارع لا يليق به العبث، والأصل عدم القرينة".هذه عبارة مركّبة تضم تحليلًا من: عِلّة (الشارع لا يليق به العبث)، أصل (عدم وجود قرينة) ما يعني أنه يستخدم العلل والعموم الراجح في تقرير الأحكام، وهو من أدوات المنطق

4 اعتماد المنهج الجدلي (الترجيح المنطقي): يتجلى التفكير المنطقي أيضاً في منهجه الجدلي، حيث يعرض لقول الشافعية، والأشاعرة، والمعتزلة... إلخ، ثم يُجري عملية ترجيح وفق المبادئ الأصولية ليخلص إلى ترجيح رأي مالك بـ "مجرد الورود". وهذا يعكس عملية حصر (سبر) الآراء، ثم نقدها وإبطالها (تقسيم)، وصولًا إلى الرأي الراجح، وهو منهج يعتمد على التفكير المنطقي في إدارة الخلاف والترجيح. بمعنى آخر: أن ابن جُزَيّ عند تناوله للقضايا الأصولية التي يعرض فيها أقوال الشافعية، والأشاعرة، والمعتزلة، وغيرهم، ثم يمضي إلى تحليلها وفق مسلك جدلي يقوم على فحص المقدمات وبيان لوازم الأقوال، قبل إصدار الترجيح.

فهو لا يورد الاختلافات لمجرد الحكاية التاريخية، بل يُجري عليها نوعًا من التجريد المنطقي؛ إذ يكشف العلة التي اعتمدها كل فريق، ويوازن بين دلالة المقدمات وصحة النتائج، مستعملًا قاعدة: "بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم" عند نقد الأقوال التي تفضي إلى نتائج باطلة أو متناقضة. وبعد استعراضه لهذه المذاهب، يُرجّح مذهب مالك اعتمادًا على أصل دقيق هو مجرد الورود، معتبرًا أن اللفظ الشرعي الوارد كافٍ في الإثبات، وأن صرفه عن ظاهره دون قرينة يعدّ من قبيل الترجيح بلا مرجّح، وهو ما يرفضه العقل والمنطق معًا. هذا النمط من التحليل يكشف أن ابن جُزَيّ يمارس ترجيحًا منطقيًا يقوم على سلامة المبنى، وتماسك المقدّمات، وموافقة ظاهر النص، مما يعكس حضورًا عميقًا للذهنية المنطقية في تقييمه للخلاف الأصولي، وفي اختياراته التي يقدّم فيها قوة الدليل على كثرة القائلين.

5 نقاشه لآراء متعددة وردّه عليها: عرضه لقول الشافعية، والأشاعرة، والمعتزلة... إلخ، ثم ترجيحه لرأي مالك بـ "مجرد الورود"، يعكس منهجًا جدليًا يعتمد على الترجيح المنطقي وفق المبادئ.

البناء المنطقي في مسألة دلالة الأمر: ناقش ابن جُزَيّ مسألة دلالة الأمر على الوجوب من خلال تأسيسها على مقدمات استدلالية تماثل صورة القياس، مؤكداً أن الوجوب هو الأصل ما لم تصرفه قرينة. وقد بنى استدلاله على مقدمتين رئيسيتين:

1. المقدمة التحليلية اللغوية :أن الأمر يفيد الوجوب (الطلب الجازم)؛ لأنه إنشاء من عالٍ لمخاطَب .وهذا تحليل منطقي للتركيب اللغوي (صيغة الأمر) لبيان مقتضاه الأصلي.

2. المقدمة الأصولية (الأصل) :خطاب الشارع أصل في الإلزام، ما لم تقم قرينة تصرفه إلى الندب أو الإباحة.

ويُستنتج أن الأصل في الأمر هو الوجوب، وهي صياغة استدلالية متكاملة تقوم على تحليل القوة الذاتية للفظ (المقدمة الأولى) وربطها بالأصل الشرعي (المقدمة الثانية)، ليصدر الحكم (النتيجة) وفقاً لصورة القياس.

الخلاصة :إن ابن جُزَيّ يوظف التفكير المنطقي بوضوح، سواءً في تحليل المعاني (كتحليل دلالات الأمر)، أو في بناء الأحكام (كالقياس الشرطي والعلل)، أو في عرض الخلاف والترجيح، وهذا يعزز أصالة المنهج المنطقي الأندلسي في علم الأصول.

باب النواهي (مسألة اقتضاء النهي الفساد): في باب النواهي، يتجلى استخدام ابن جُزَيّ للمنهج المنطقي عبر مستويين من التحليل في "مسألة اقتضاء النهي الفساد"[3، ص184]:

1 التقسيم المنطقي لمحل النهي: قدم ابن جُزَيّ تقسيماً دقيقاً لمادة النهي، يُشبه تحليل العلة والمعلول في المنطق، إذ فصّل بين المؤثر الذاتي والمؤثر الخارجي للحكم:"النهي يقتضي الفساد إذا رجع إلى ذات المنهي عنه أو ركنه أو شرطه، ولا يقتضيه إذا رجع إلى أمر خارج "وهذا التقسيم يمثل تحليلاً منطقياً لمحل النهي، حيث يميّز بين الأجزاء الداخلة في ماهية الفعل (الذات والركن والشرط)، وبين ما هو عارض أو منفصل (أمر خارج) .هذا التفريق الحاد بين ما هو ذاتي وما هو عرضي (خارجي) هو آلية تحليلية منطقية تضمن ضبط علة الفساد وعدم إطلاق الحكم.

2 البرهنة على الفساد بمنهج القياس التحليلي: لم يكتفِ ابن جُزَيّ بتقرير القاعدة المالكية القائلة بأن "النهي يقتضي فساد المنهي عنه"، بل قام بتقديم تبرير عقلي شرعي للفساد، وهو ما يعكس بناءً استدلاليًا منطقياً متسلسلاً:"لأنه يدل على أن الفعل مطلوب الترك، فإذا فُعل كان على خلاف مقتضى الأمر، "والعبادة لا تصح مع مخالفة القصد الشرعي". [3، ص253/ 18، ص88/ 22، 104].ويمكن تحليل هذا التبرير عبر **الآليات المنطقية التالية:**

1. بناء السلسلة الاستدلالية (القياس الأصولي): يوظف ابن جُزَيّ ثلاث مقدمات متتابعة تقود حتمًا إلى نتيجة الفساد: المقدمة الصغرى (الحد) :النهي يدل على أن الفعل مطلوب الترك. المقدمة الكبرى (العلة الشرطية) :إذا فُعل، كان على خلاف مقتضى الأمر)القصد الشرعي. النتيجة المنطقية: والعبادة لا تصح مع مخالفة القصد الشرعي (الفساد). هذا التدرج يمثل ترابطًا منطقيًا قوياً بين دلالة اللفظ والآثار الشرعية المترتبة عليها.

2. إعمال مفهوم التناقض والمنافاة: يقوم الاستدلال على مفهوم ضمني للتناقض بين إرادة الشارع وفعل المكلف: النهي (طلب الترك) يُناقض الفعل (الإيجاد). المنطق الأصولي يقرر أن هذا التناقض الصريح بين الفعل ومقصود الشارع يؤدي إلى بطلان الفعل وعدم الاعتداد به شرعًا (الفساد).

3. تأسيس "القصد الشرعي" كعلة جامعة مانعة: عبارته: "العبادة لا تصح مع مخالفة القصد الشرعي" تجعل القصد الشرعي بمنزلة العلة الكبرى الجامعة المانعة. فكل ما خالف هذه العلة فهو فاسد، وقد خالف فعل المنهي عنه هذه العلة، إذن هو فاسد. هذا التحليل يمثل تأصيلاً عقليًا منطقيًا للرأي المذهبي، معززاً أصالة المنهج التحليلي في تقريب الوصول.

التعليل المنطقي في مسألة اقتضاء النهي الفساد: في باب النهي، قَرّر ابن جُزَيّ أن قاعدة "النهي يقتضي فساد المنهي عنه "هي رأي مالكي

أصيل، لكن استدلاله على ذلك يتضمن تحليلاً منطقياً عميقاً قائماً على مراعاة المآل والعلل، وهي أصول تحليلية منطقية والاستدلال على الفساد مبني على سلسلة منطقية متصلة تبدأ بدلالة اللفظ وتنتهي بالنتيجة الحتمية :النهي طلب الترك الفعل مخالفة للقصد الشرعي النتيجة: الفساد.والمنهج المنطقي الذي اتبعه هو الاستدلال المتسلسل (القياس)، والاستدلال مبني على قاعدة" :العبادة لا تصح مع مخالفة القصد الشرعي ."هذا يضع القصد الشرعي كعلة كبرى جامعة ومانعة، حيث إن مراعاة المآل (الفساد) يترتب حتمًا على مخالفة هذه العلة. والمنهج المنطقي الذي اتبعه مراعاة المقصد (العلة الجامعة)

مسألة:يقتضي النهي الفور والتكرار على الأصح ليحصل الانتهاء من زمن وروده إلى الأبد"[3، ص181]: ويتجلى التوظيف المنهجي للتفكير المنطقي في معالجة هذه القاعدة من خلال النقاط الآتية:

تحمل القاعدة ملمحًا قويًا لاستخدام ابن جُزَيّ للتفكير المنطقي التحليلي، خاصة في سياق تحليل الأسباب والعلل (التعليل الغائي). والمنطق هنا ليس في استخدام مصطلحات صريحة (كقياس أو حد)، بل في تحليل الغاية واللزوم العقلي للدلالة الشرعية.

1. تحليل الغاية (التعليل الغائي): ابن جزي هنا يفسر سبب حكمه بـ "الفور والتكرار" في النهي، والسبب هو تحقيق الغاية التي أرادها الشارع من النهي المقدمة الشرعية: النهي (طلب الترك)، الغاية المنطقية/الشرعية: الغاية من النهي هي إزالة الفعل المنهي عنه بشكل كامل، اللزوم العقلي: الإزالة الكاملة لا تتحقق إلا بـ:الفور: ترك الفعل في أول زمن الإمكان (لئلا يقع مرة واحدة على الأقل) والتكرار: الاستمرار في الترك في جميع الأزمان اللاحقة ("إلى الأبد")، الخلاصة المنطقية: الفور والتكرار هما الشرط الضروري لتحقيق الغاية المرجوة من النهي.

2. مبدأ "الاستصحاب المطلق" و"الدوام": هذه العبارة تستند إلى تحليل منطقي مفاده أن النهي طلب دائم للترك: الأمر يطلب إيجاد الماهية (فعل الشيء لمرة واحدة قد يكفي)، والنهي يطلب الترك المطلق (الإعدام)، والترك المطلق لا يمكن تحقيقه إلا بـ "الدوام" و"الاستمرار" في الانتهاء، وهو ما عبر عنه بـ"من زمن وروده إلى الأبد". هذا التعبير هو تعبير منطقي عن شرط الدوام لتحقيق الماهية المطلوبة (الترك).

تحليل الغاية واللزوم العقلي في اقتضاء الفور والتكرار: أبرز ما يدل على التفكير المنطقي هو تجاوز ابن جُزَيّ لمجرد تقرير الحكم في مسألة : "يقتضي النهي الفور والتكرار على الأصح "إلى تقديم التعليل الغائي واللزوم العقلي للعلة:"ليحصل الانتهاء من زمن وروده إلى الأبد" النهي (المقدمة الشرعية) يطلب الترك المطلق (الإعدام) .هذه الغاية القصوى لا تتحقق إلا باللزوم العقلي :الاستمرار في الترك في كل الأزمان ("إلى الأبد"). لذا، فإن الفور والتكرار هما الشرط الضروري لتحقيق الغاية المرجوة من النهي. وملمحه المنطقي تحليل الغاية (اللزوم العقلي)، ويستند إلى تحليل منطقي مفاده أن النهي هو طلب دائم للترك، بخلاف الأمر الذي قد يطلب إيجاد الماهية لمرة واحدة. فالترك المطلق لا يمكن تحقيقه إلا بالدوام، وهذا هو جوهر التحليل المنطقي الأصولي للعلة وملمحه المنطقي مبدأ الدوام (الاستصحاب المطلق).

الخلاصة : إن تناول ابن جُزَيّ لمسألتي الأمر والنهي لا يقوم على مجرد النقل الفقهي أو التقليد المذهبي، بل يتميز ببنية عقلية واضحة، تستحضر قواعد القياس، والأصول العامة، والنظر في المقاصد، وهو ما يجعلها مثالًا دقيقًا لتجليات المنهج المنطقي في الفكر الأصولي الأندلسي.

المطلب الثالث: الأحكام الشرعية: باب المنطق في المقاصد الشرعية (تحليل السببية والمآلات): المآلات في اللغة:

مأخوذ من مادّة (أ و ل)، وهي تدور على معنى الرجوع والعودة والمصير. قال ابن فارس:"الهمزة والواو واللام أصلٌ صحيح يدلّ على الرجوع. منه: آلَ الشيءُ يَؤولُ: رجع»[4 ، ص175] .واصطلاحًا: لم يُفرد الأصوليون تعريفًا واحدًا جامعًا في صيغة حدود، لكنهم دارت عباراتهم حول معنى واحد، وهو:النظر إلى ما يترتب على الفعل من نتائج وعواقب، ثم بناء الحكم الشرعي على تلك النتائج؛ تحقيقًا للمصلحة أو دفعًا للمفسدة. قال الإمام الشاطبي:"النظر في مآلات الأفعال معتبرٌ مقصودٌ شرعًا... سواء كانت موافقةً أو مخالفة» [23 ، ص177]. الموافقات، للشاطبي 177/5 – طبعة دار ابن عفان). وقال القرافي:"إنّ إعمال الذرائع أو سدّها مبناه على مراعاة المآل»الفروق، للقرافي 32/2) [24 ، ص32]..والتعريف الاصطلاحي: هي النتائج والعواقب المتوقعة المترتبة على الفعل أو القول، والتي يُراعى اعتبارها شرعًا عند تنزيل الأحكام؛ تحقيقًا للمصلحة ودرءًا للمفسدة.

وعلى الرغم من أن ابن جُزَيّ لم يُفرد المقاصد الشرعية بمبحث خاص على غرار المتأخرين، إلا أن تحليلاته في *تقريب الوصول* تظهر وعيًا مقاصديًا عقليًا، حيث يُستخدم المنطق كأداة تحليلية لربط الأحكام بالغايات. وهذا الربط مبني على مبدأ التلازم المنطقي بين الحكم ومآله، وهو تطبيق عملي لمفاهيم السببية والنتائج، مما يساهم في صياغة الفقه العقلي المقاصدي[3، ص253/ 18، ص88/ 22، 104].ويتجلى هذا التوظيف عبر النقاط الآتية:

1. الربط بين العلة والمصلحة :يُظهر ابن جُزَيّ وعيًا بضرورة اعتبار المصلحة في تحقيق المناط، حيث لا يكفي إدراك الوصف (العلة) بل

يجب التأكد من كونه محققاً للمصلحة المقصودة شرعاً، وهو ما يُعد تطبيقاً للمنطق في تحديد الغاية من العلة [3 ، ص405].

2. توجيه النهي بناءً على مآلات الفعل :تبريره لفساد المنهي عنه (كما في باب النهي) مبني على أن الفعل المنهي عنه يؤدي حتماً إلى مخالفة القصد الشرعي (الفساد)، وهذا تحليل منطقي لمبدأ السببية والمآل؛ فالنتيجة (الفساد) لازمة منطقياً للفعل المخالف[3، ص181]..

3. استخدام معيار "المصلحة الظاهرة :"في ترجيح الأحكام (كما في المصالح المرسلة)، يُستخدم معيار المصلحة الظاهرة بدلاً من المصلحة الوهمية. وهذا يتطلب تحليلاً منطقياً تقويمياً للحال لضمان أن المصلحة قابلة للاستنباط والتحقق[3 ، ص405].

4. استحضار مقاصد الشريعة في باب القياس :إن اشتراطه لمناسبة العلة للحكم في القياس يعني أن العلة يجب أن تكون مُفضيّة إلى تحقيق مقصد شرعي، وهذا ربط للعلل المنطقية بالغايات المقاصدية[3، ص343]..

هذا الربط بين العلل والمقاصد، معضود ببرهان عقلي، يجعل من المنطق أداةً مساعدة في قراءة النص الشرعي المقاصدي وبهذا: يبين التحليل التفصيلي أن ابن جزي استثمر أدوات المنطق في معالجة كبرى القضايا الأصولية، ولم يكن ذلك ترفًا ذهنيًا، بل كان لتقريب المعنى، وتيسير الفهم، وترجيح الرأي الأقوى. وتُظهر هذه الطريقة عمق العقل الأندلسي ومرونته، وقدرته على تسخير الأدوات العقلية في خدمة النص دون التناقض معه [24، ص215/ 15، ص153]. ، مما يجعله نموذجًا مميزًا في التأليف الأصولي الأندلسي.

المطلب الرابع: الأدلة الشرعية:

باب الإجماع [3، ص327] **(الضبط والبرهنة)**:يتجلى التوظيف المنهجي للتفكير المنطقي في معالجة هذه القاعدة من خلال النقاط الآتية:

1 ضبط التعريف (الحد المنطقي): يُعالج ابن جُزَيّ الإجماع بوضع حدود وشروط دقيقة تجعله دليلاً قطعياً، وهذه العملية التحليلية لضبط التعريف هي جوهر مباحث الحدود في المنطق.

2 الجامعية والمانعية :يحدد الإجماع بأنه اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي بعد وفاته. كل قيد من هذه القيود (المجتهدين، الأمة، الحكم الشرعي) هو قيد منطقي يمنع دخول غيره في الحد، مما يضمن دقة المفهوم الأصولي" والإجماع: اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته على حكم شرعي."

3 تحليل شروط الانعقاد (الاشتراط المنطقي): يضع ابن جُزَيّ اشتراطات عقلية تؤكد قطعية الدليل، ويناقشها بطريقة سبر الاحتمالات:

اشتراط الانقراض :يناقش شرط انقراض العصر (موت جميع المجتهدين الذين اتفقوا)، وهذا تحليل منطقي لضمان استقرار الحكم وعدم رجوع المجتهد، حيث يُعد زوال احتمال الرجوع شرطًا منطقيًا لثبوت اليقين.

اشتراط عدم المخالفة السابقة :التأكيد على أن الإجماع لا ينعقد مع وجود رأي مخالف سابق، وهو تطبيق لقاعدة التناقض؛ إذ لا يمكن أن يكون الحكم الشرعي حقاً وخطأً في نفس الوقت.

البرهنة على الحجية (اللزوم العقلي): يستخدم ابن جُزَيّ أدوات عقلية للبرهنة على أن الإجماع حجة قطعية، وغالباً ما يستند إلى اللزوم العقلي لحديث: "لا تجتمع أمتي على ضلالة" [26، 2167/ 27، 3950].الترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه.، وإسناده فيه ضعف لوجود يزيد الرقاشي، لكنه يتقوّى بالشواهد

القياس الضمني :الاتفاق دليل على الحق، والضلالة محال على الأمة (مقدمة كبرى تنزيهية)، إذن الإجماع دليل قاطع (النتيجة). هذا البناء يُثبت أن الحكم بالإجماع هو نتيجة حتمية (لزوم) للوعد النبوي، وهو برهان أقرب إلى اليقين المنطقي

باب القياس (بناء الاستدلال الكلي) :يُعد القياس الأصولي هو أبرز تطبيق للمنهج المنطقي في الفقه، وقد عالجه ابن جُزَيّ بدقة عبر بناء استدلالي منطقي يُركّز على تحليل العلة وضبط الأركان. ويتجلى التوظيف المنهجي للتفكير المنطقي في معالجة هذه القاعدة من خلال النقاط الآتية:

(بناء الاستدلال الكلي): يُعد القياس الأصولي هو أبرز تطبيق للمنهج المنطقي في الفقه، وقد عالجه ابن جُزَيّ بدقة متناهية، مُحوّلاً بنيته إلى تحليل منطقي.

1 تحليل مفهوم العلة وضبطها (التحديد المنطقي): تناول ابن جُزَيّ مسألة العلة بوضوح، وجعل القياس يدور على إدراك الجامع بين الأصل والفرع، مع الاهتمام بضوابط العلة. وقد استعمل عبارات تُحاكي التحديد المنطقي: "الحد المانع الجامع للعلة" قوله:العلة هي الوصف المناسب الظاهر المنضبط[3، ص272]. "هذا التعريف قريب جدًا من التحديد المنطقي للجامع العِلّي بين القضايا. وتمييز القوة والضعف :ميّز بين الأقيسة القوية والضعيفة بحسب الاطراد، والظهور، والتناسب، وهي معايير تتقاطع مع المنطق في نظرية الاستدلال.

2 اعتماد القياس الشكلي في البنية الاستدلالية: بنى ابن جُزَيّ الحكم على العلة المشتركة بين الأصل والفرع، وهو بناء منطقي بامتياز يعتمد القياس الشكلي (القياس الحملي) في تقرير القياس الفقهي. وتتجلى هذه الصورة الثلاثية بقوله :إن الحكم إذا ثبت لعلة ثبت في كل موضع توجد فيه تلك العلة [3، ص227]. وهذه العبارة هي تطبيق مباشر لقاعدة "كل ما ثبت لعلة ثبت لمعلولها"، وتعتمد على بناء منطقي قوامه :الأصل فيه حكم لعلة، والعلة موجودة في الفرع، فالنتيجة أن الحكم ثابت في الفرع. ولقد اشترط ابن جُزَيّ لسلامة هذا البناء :تحقق العلة بدليل، ومناسبة العلة للحكم، وعدم وجود فارق مؤثر، وهي كلها عناصر من صميم المنطق البرهاني. كما ناقش أنواع العلل وأثرها، مشدداً على أن العلة إن كانت مناسبة قطعية صح القياس، وإن كانت وهمية بطلت حجّيته، وهذا كله يبين مقدار ما أدخله من بنية عقلية على الاستنباط الفقهي [3، ص11/ 21، 260/ 11 ، ص62].

3 تحليل أركان القياس ومسالك العلة (بناء الاستدلال الكلي) القياس الأصولي نفسه هو أبرز تطبيق للمنهج المنطقي، وابن جُزَيّ يعالجه بدقة:

- أركان القياس وشروطه :تحديد أركان القياس[3، ص227].) الأصل، الفرع، حكم الحكم، العلة (وضبط شروط كل ركن، هو تحليل منطقي بحت يهدف إلى بناء حجة كافية (منطوقًا ومعنى) لنقل حكم شرعي، حيث يُعد القياس الأصولي تطبيقًا للقياس المنطقي (تحديد المشترك، إثباته في الفرع، ثم إثبات الحكم).
- مسالك العلة :مناقشة طرق إثبات العلة، مثل السبر والتقسيم أو الدوران، وهي آليات تعتمد على حصر الاحتمالات والترجيح المنطقي.
- التطبيق المنطقي (السبر والتقسيم) :السبر والتقسيم هو عملية حصر منطقي لكافة الأوصاف الممكنة (كقضايا منفصلة)، ثم إبطال غير الصالح منها، لإبقاء الوصف الواحد الصالح للعلّية. [3، ص272/ 21، ص260/ 11، 62].

الخلاصة: إن ابن جُزَيّ، بوصفه أصوليًا مالكيًا أندلسيًا، كان يستعمل مادة المنطق (البرهنة، التحليل، التعليل) في بناء حججه، لا صورته (المصطلحات)، وتظهر هذه المادة بشكل واضح في أبواب: الأمر والنهي، الدلالات اللغوية (كالعام والخاص)، وباب القياس والاجتهاد.

باب الاستدلال العقلي (الاستصحاب والاستدلال) [3، ص391].:يُعد هذا الباب مجالًا تقليديًا لتطبيق الأدوات المنطقية، لكونه يعتمد على قواعد عقلية في إثبات الأحكام أو نفيها.

1. الاستصحاب (لزوم الأصل): التطبيق المنطقي: الاستصحاب يعني استمرار الحكم الثابت بدليل في الماضي ما لم يقم دليل على تغيّره. وهذا يعتمد على مبدأ اللزوم المنطقي (عدم التغير)، حيث يُعد عدم وجود دليل صارف كافيًا للحكم بالبقاء، وهو أصل منطقي يدخل تحت قاعدة "الأصل بقاء ما كان على ما كان".

2. الاستدلال (الاستقراء والتلازم): التطبيق المنطقي: يشمل هذا المبحث أنواعًا من الاستدلال تعتمد على التلازم العقلي (لزوم أحد الأمرين للآخر) أو الاستقراء، سواء كان تاماً (لإفادة اليقين) أو ناقصاً (لإفادة الظن الغالب). وهذا يوازي المباحث المنطقية في الحكم على القضايا.

باب الأدلة المختلف فيها: المصالح المرسلة (التقييم العقلي والاشتراط):عرّف ابن جُزَيّ المصالح المرسلة بأنها" :ما لم يَشهد له نص معين، لكن تُستنبط مصلحته على وجه ظاهر [3، ص405].لقبول هذه المصالح كدليل، اشترط ابن جُزَيّ شروطاً تمثل عملية عقلية تقويمية بحتة: أن تكون مصلحة معتبرة غير وهمية.وأن تكون عامة لا خاصة. وألا تعارض نصًا شرعياً. وهذه الشروط هي عملية عقلية تتطلب تحليلاً منطقياً للحال؛ إذ يجب التمييز العقلي بين الوهم والاعتبار، وبين العموم والخصوص، وهو ما يُعد إعمالاً للقياس العقلي المجرّد في تقييم المنافع، ولو لم يُصرّح ابن جُزَيّ باستخدام مصطلحات المنطق.

المنطق في الاستحسان (الترجيح والمفاضلة): ناقش ابن جُزَيّ الاستحسان بوصفه "تركًا للقياس الجلي إلى دليل خفي." وتُعد معالجته للاستحسان جوهر التفكير المنطقي الترجيحي[3، ص399].لأنه يقيم مفاضلة عقلية بين مسلكين استدلاليين: القياس الجلي (القاعدة العامة الظاهرة) :وهو الدليل الذي يتطلبه القياس النظامي. والدليل الخفي (المصلحة أو الضرورة) :وهو الذي يوجب الخروج عن القاعدة.

فمناقشة مبررات الاستحسان (كوجود ضرورة أو مصلحة تقتضي التنازل عن القياس الظاهر) هي عملية ترجيح منطقي بين قوتين استدلاليتين، حيث يتم تقديم الدليل الذي يحقق المصلحة الأرجح أو يدفع المفسدة الأكبر.

المطلب الخامس: الاجتهاد التعارض :

باب التعارض والترجيح[3، ص421]. **(ميزان القوة المنطقية):** يُعد هذا الباب مجالًا حيويًا لتطبيق المنطق، حيث يُستخدم لتحليل قوة الأدلة المتعارضة والمفاضلة بينها.

1. تحليل أنواع التعارض وضبطها: يناقش ابن جُزَيّ كيفية نشوء التعارض بين الأدلة (كالتعارض بين عام وخاص، أو مطلق ومقيد، أو قياس وقياس). وهذا يتطلب تحليلاً منطقياً دقيقاً لصور التعارض الممكنة، وهي خطوة أولى ضرورية في المنطق لمعرفة طبيعة التناقض أو التخالف قبل محاولة حله.

2. وضع معايير الترجيح المنطقية: الترجيح في هذا الباب يعتمد على معايير عقلية لتقييم قوة الدليل، مثل:

القوة في الثبوت: ترجيح الدليل الذي ثبت بقطع (كالمتواتر) على ما ثبت بظن.القوة في الدلالة: ترجيح الدليل الذي دلالته قطعية (كالنص) على ما دلالته ظنية (كالقياس). الترجيح بالكثرة أو الشهرة: وهي عملية إحصاء منطقي لمؤيدات الدليل.

3. تحديد مآل التعارض: يناقش ابن جُزَيّ الحلول المنطقية للتعارض (كالنسخ، أو الجمع والتوفيق، أو الترجيح). والجمع والتوفيق (التأويل) هو عملية تحليل منطقي تهدف إلى إيجاد علاقة لا تناقض بين الأدلة الظاهرة التعارض، مما يُظهر تغلغل المنطق في إدارة الأدلة الأصولية. وبهذا يُعلم أن معالجة ابن جُزَيّ لمسألة تعارض الأدلة وطريقه في الجمع والترجيح يتجلّى الأثر المنطقي بوضوح عند تناوله لمسائل تعارض الأدلة، إذ يُجري عليها تحليلًا قائمًا على قواعد منطقية دقيقة، لا على مجرد الاستحسان أو النقل المجرد. فعند بحثه لتعارض دليلين ظاهريًا، يعرض أولًا البنية الدلالية لكل دليل، ثم يختبر درجة دلالته، ويُخضعها لميزان عقلي يقوم على قاعدة: "إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما"، وهي قاعدة ذات أصل منطقي تُشبه مبدأ رفع التناقض ومحاولة الجمع بين المتنافيين ما أمكن. فإذا تعذّر الجمع، انتقل إلى فحص مراتب الأدلة، مستصحبًا معيار القوة والضعف، ومبدأ الراجح والمرجوح، وهو معيار قريب من فكرة "الأقوى دلالة" في المنطق.

ويبرز أثر المنهج المنطقي أكثر حين يُجري ابن جُزَيّ اختبارًا لزوميًا على كل دليل؛ فيبحث عن اللوازم المترتبة على القول بكل واحد منهما، ويُسقط القول الذي تُفضي لوازمه إلى تعطيل قاعدة من قواعد الشرع أو إلى تناقض عقلي، معتمدًا القاعدة المنطقية: "إذا أدى القول إلى محال بطل"، ثم يُرجّح الدليل الذي تبقى لوازمه ممكنة وموافقة لأصول الشريعة. وبهذا تظهر في منهجه عملية وزن دلالي قائمة على تحليل العلاقة بين المقدّمات والنتائج، وتفكيك بنية الدليل، مع بقاء أساس ترجيحه هو: المحافظة على كمال الشرع وسلامة الاستدلال.

هذا الأسلوب في معالجة التعارض يؤكّد أن ابن جُزَيّ لا يعتمد على آلية ظاهرية جامدة، بل يوظّف منطقًا استدلاليًا يجمع بين مراعاة النص، وتحرير العلة، وتقدير اللوازم، وفحص التناقض، على نحو يكشف عن حضور عميق للتفكير المنطقي في طريقة قراءته للأدلة وترجيحه بينها.

المبحث الرابع: القيمة العلمية لمنهج ابن جُزَيّ في "تقريب الوصول"

تمهيد: يمثل كتاب "تقريب الوصول إلى علم الأصول" لابن جُزَيّ الغرناطي نموذجًا تعليميًا وعلميًا متقدمًا في علم الأصول، يجمع بين وضوح الطرح، والعمق الاستدلالي، والمنهجية المتوازنة في عرض المسائل. وقد أظهر هذا العمل خصائص فكرية وتربوية جديرة بالتأمل، لما تحمله من إمكانات تطوير التعليم الأصولي في الزمن الحاضر.

ومما ينبغي بيانه لإكمال الصورة المنهجية هو إبراز النظرية الكلية لأثر المنطق في منهج ابن جُزَيّ، إذ إن تحليل مباحث الكتاب المتفرقة يُظهر أن المنطق عند **ابن** جزي لا يأتي بصورة جزئية مشتتة، بل يتوزع وفق نسق واحد يقوم على ثلاث ركائز كلية:

(1) ترتيب المعرفة بدءًا بالتصورات ثم التصديقات،

(2) ضبط الدلالات بالأدوات المنطقية،

(3) بناء الأحكام والاجتهاد من خلال التعليل والقياس.

وهذه الركائز تشكل معًا نظرية متكاملة تجعل المنطق جزءًا من البنية الأصولية ذاتها، لا مجرد مقدمات منفصلة. ومن هنا تتضح أهمية إعادة إبراز هذا البناء الكلي ليكتمل المقصد العلمي للبحث."

ويهدف هذا المبحث إلى بيان القيمة العلمية لهذا المنهج من خلال مقارنة أسلوب ابن جزي بأساليب أصوليّ المشرق، وتسليط الضوء على طابعه التربوي، وتحليل مدى قابليته للتطبيق في السياقات الأكاديمية المعاصرة.

المطلب الأول: مقارنة منهج ابن جُزَيّ بمنهج أصوليّ المشرق :

تميّز منهج ابن جُزَيّ في "تقريب الوصول" بالوضوح، والبساطة، والاقتصاد في العبارة، مع الحفاظ على عمق التحليل، وهو ما يجعله يختلف في جوانب عدة عن مناهج أصوليّ المشرق مثل الغزالي والجويني والرازي، من حيث:

1.

لترتيب المنطقي: اعتمد ابن جزي ترتيبًا تربويًا منطقيًا يبدأ من تعريف العلم وأدواته وينتهي بالتطبيقات أي من المبادئ إلى التطبيقات، بينما تميل كتب كـ"المستصفى" إلى مناقشة قضايا فلسفية في بداياتها. أي يبدأون بالجدل النظري.

2.

لتحرير الاصطلاحي: يحرص ابن جزي على التقليل من الاصطلاحات الكلامية المعقدة فهي محددة وواضحة، بخلاف المشرقيين الذين يتوسعون في ذكر الأقوال والردود ويغلب التعقيد على مصطلحاتهم.

3. **المنهج الجدلي:** لم يعتمد ابن جزي على الطرح الجدلي الحاد، بل اعتمد على الإقناع المنطقي التعليمي. فهو يتجنب الحشو الكلامي، ويركز على بناء القاعدة وتطبيقها، مما يجعله أقرب إلى المنهج التربوي.

وهذه المقارنة تظهر اختلافًا جوهريًا في المقاصد والأساليب بين المدرستين: مدرسة عقلانية مبسطة تعليمية في الأندلس، وأخرى تحليلية متعمقة في المشرق.

المطلب الثاني: الطابع التربوي والتعليمي لمنهج ابن جُزَيّ:

يتضح من كتاب "تقريب الوصول" أن ابن جزي وضعه لغرض التعليم، لا للتأليف الأكاديمي المجرد، ويتجلى هذا في عدة سمات:الاختصار غير المخل: يوجز دون أن يُخل بالمعنى، مما يجعله مناسبًا للتدريس.والتدرج في عرض المباحث: من المفاهيم البسيطة إلى القواعد المركبة.وضرب الأمثلة الفقهية الواقعية: وهذا يعزز الفهم التطبيقي للمفاهيم.والبُعد عن التعقيد الكلامي: مما يجعله متاحًا لطلاب المراحل الأولى في الأصول.ولذلك، فإن كتابه يُعد مرجعًا صالحًا لبناء مقررات دراسية تمهيدية في علم أصول الفقه[28، ص18-20/ 3، ص5-6].، وقد صاغ ابن جزي كتابه ليكون متناسبًا مع مدارك الطلاب، مما يجعله أداة تعليمية فعالة. كما أن أسلوبه يجعل القارئ يُدرك المبدأ ويتتبعه في التطبيق، وهو أسلوب تعليمي يعكس وعيًا بمسلك التأليف لا لمجرد التنظير، بل للتفهيم والتقريب.

المطلب الثالث: إمكانات الاستفادة من الكتاب في الو اقع المعاصر:

يمتلك كتاب "تقريب الوصول" إمكانات كبيرة للاستفادة منه في الواقع المعاصر، خاصة في المجالات التالية:إعداد المقررات الجامعية المبسطة: يُعدّ نموذجًا مناسبًا للمبتدئين في الأصول، والتدريب على التفكير المنطقي في العلوم الشرعية: بما أنه يوظف العقل لخدمة النص، إحياء الفكر الأندلسي التربوي: كنموذج متوازن بين الأصالة والمعاصرة.**لكن الاستفادة المرجوة تستلزم ما يلي:**إعادة شرح الكتاب بطريقة معاصرة، إدراج أمثلة من القضايا الفقهية الحديثة، والربط بين نصوص الكتاب والمفاهيم المقاصدية والتأويلية الحديثة.[15، ص170/ 19، ص162].

وبهذا: يمثل كتاب "تقريب الوصول" خلاصة فكر أصولي ناضج، يجمع بين التربية والتعليم، والعقل والنقل، وهو شاهد على حضور المنطق الفاعل لا الفلسفي المجرد. وتبرز قيمته في قابليته لإعادة التوظيف المعرفي والتربوي في سياقاتنا التعليمية المعاصرة، ما يستدعي مزيدًا من الدراسات والشروح التي تُعيد لهذا الكتاب مكانته. [24، ص212/ 24، ص36].

الخاتمة

أولًا: أهم النتائج

1 المنطق في الفكر الأندلسي لم يكن ترفًا فلسفيًا، بل أداة معرفية فعالة في ضبط الاجتهاد .

2 ساهمت البيئة الأندلسية المنفتحة في نشوء تيار أصولي عقلاني حافظ على مرجعية النص الشرعي.

3 يمثل ابن جُزَيّ نموذجًا بارزًا في الفكر الوسيط الذي يمزج بين العقل والنقل.

4 كتابه "تقريب الوصول" يعكس رؤية تعليمية واضحة ومنهجًا منطقيًا رصينًا.

5 يتجلى الحضور المنطقي في تحليل القضايا الأصولية الكبرى، كالقياس والمفهوم والعام والخاص والمقاصد.

6 أسلوب ابن جزي يسهم في تقريب علم الأصول إلى الطلبة، مع المحافظة على عمقه.

7 المنهج الأندلسي قادر على الإسهام في بناء رؤية تجديدية لعلم الأصول المعاصر.

ثانيًا: التوصيات

1 توجيه الباحثين إلى إعادة دراسة المنهج الأصولي في الغرب الإسلامي، خاصة من زاوية العلاقة بالمنطق.

2 إعداد شروح معاصرة لكتاب "تقريب الوصول" تربط بين التراث والحاجات التعليمية.

3 إنشاء برامج تدريبية تستلهم الأسلوب التعليمي المنطقي لابن جزي.

4 تكثيف البحوث المقارنة بين الأندلسيين والمشارقة في الأصول والمنهج.

5 مقترحات لموضوعات بحثية مستقبلية ومنها: تحليل القياس المنطقي في التراث المالكي بين ابن جزي وابن رشد، دراسة تطبيقية على دلالة المفهوم عند أصوليّ الغرب الإسلامي، أثر الفكر التربوي في تبسيط الأصول عند علماء الأندلس، مقارنة بين بناء المصطلح الأصولي عند الجويني وابن جزي، دراسة منهجية لمدرسة غرناطة الأصولية وتحليل سماتها العقلية.

المصادر:

1 المقري، شهاب الدين. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب. ط1، بيروت، دار صادر، 1968م.

2 ابن فرحون، إبراهيم. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. القاهرة، دار التراث للطبع والنشر.

3 ابن جزي، محمد بن أحمد. تقريب الوصول إلى علم الأصول. ط1، بيروت، دار البشائر الإسلامية، 1995م.

4 ابن فارس، أبو الحسين. معجم مقاييس اللغة. ط2، مصر، شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1969 – 1972م.
5 الفيومي، أحمد. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت، المكتبة العلمية.
6 القزويني، أبو القاسم. شرح التهذيب .ط1، دار إحياء التراث العربي.
7 الغزالي، أبو حامد. محك النظر في المنطق. بيروت، دار الكتب العلمية.
8 الفارابي، أبي نصر. إحصاء العلوم. ط1، دار ومكتبة الهلال، 1996م.
9 ابن رشد، محمد بن أحمد. فصل المقال. ط2، دار المعارف.
10 السيوطي، جلال الدين. صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام. مجمع البحوث الإسلامية.
11 ابن رشد، محمد بن أحمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. القاهرة، دار الحديث، 2004م.
12 بدوي، عبد الرحمن. تاريخ الفلسفة الإسلامية. ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983م.
13 الجابري، محمد عابد. تكوين العقل العربي. ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984م.
14 الجابري، محمد عابد. بنية العقل العربي. ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م.
15 يوسف يوسف. المنطق وأثره في أصول الفقه. ط1، عمان، دار الفرقان، 1987م.
16 حمو النقاري، المنطق في الثقافة الإسلامية. ط1، بيروت، دار الجديد المتحدة، 2013م.
17 الرازي، فخر الدين. المحصول في علم أصول الفقه، ط3،مؤسسة الرسالة، 1992م.
18 القرافي، أحمد بن إدريس. شرح تنقيح الفصول. مكتبة الكليات الأزهرية، 1973م.
19 الشمري، عواد. الفكر الأصولي في الغرب الإسلامي. ط2، القاهرة، دار السلام ، 2018م.
20 ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. روضة الناظر وجنة المناظر. ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1992م.
21 الغزالي، أبو حامد. المستصفى في علم الأصول. ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993م.
22 علال الفاسي. مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1999م.
23 الشاطبي، أبو إسحاق. موافقات.ط1، دار ابن عفان، 1997م.
24 القرافي، شهاب الدين. الفروق. عالم الكتب.
25 حبنكة، سعيد. المنطق في الميزان. ط2، دمشق، دار القلم، 2001م.
26 الترمذي، محمد بن عيسى. سنن الترمذي. ط2، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975م.
27 أبو عبد الله، ابن ماجه. سنن ابن ماجه. ط2، السعودية، دار الصديق للنشر، الجبيل، 2014م.
28 الخلاف، عبد الوهاب. علم أصول الفقه. ط5، الكزيت، مكتبة الدعوة الإسلامية، 2001م.
29 الجويني، عبد الملك بن عبد الله. البرهان في أصول الفقه. ط2، دار الوفاء، 1997م.